

## نصف عمال العالم مهددون بالبطالة

جيف- جذبت منظمة العمل الدولية تحذيراتها من التداعيات الوخيمة التي قد تسببها أزمة كورونا، مرجحة أن تجبر هذه الجائحة نصف عمال العالم على البطالة القسرية.

وحذرت المنظمة في تقرير جديد نشر الأربعاء، من أن استمرار التراجع في ساعات العمل حول العالم بسبب تفشي جائحة كورونا، يعني أن 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير المنظم (نصف القوى العاملة العالمية) يواجهون خطر تدمير مصادر عيشهم.

وقالت المنظمة في بيان، الأربعاء، إن الأزمة الاقتصادية التي أحدثها فيروس كورونا، الحقت أضرارا بالقدرة على كسب العيش لدى قرابة 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير المنظم (وهم الأكثر ضعفا في سوق العمل).

ويبلغ إجمالي قوة العمل غير المنظم حول العالم 2 مليار فرد، من أصل إجمالي قوة العمل البالغة 3.3 مليار شخص، وهذا بسبب إجراءات الإغلاق أو لأنهم يعملون في القطاعات الأكثر تضررا.

وتشير التقديرات إلى أن أميركا الشمالية والجنوبية ستخسران معا 12.4 في المئة من الوظائف، بينما ستخسر أوروبا وآسيا الوسطى 11.8 في المئة من وظائفهما، "والتقديرات الخاصة ببقية المناطق الكبرى يتجاوز 9.5 في المئة"، بحسب المنظمة.

### نصف القوى العاملة العالمية تواجه خطر تدمير مصادر عيشها بسبب الإجراءات المتخذة لمواجهة وباء كورونا

وشهد الشهر الأول من الأزمة مارس، انخفاضا بنسبة 60 في المئة في دخل العاملين بالقطاع غير المنظم، بلغت النسبة 81 في المئة في أفريقيا وأميركا الشمالية والجنوبية، و21.6 في المئة في آسيا والمحيط الهادئ، و70 في المئة في أوروبا وآسيا الوسطى.

وزاد التقرير "تواجه أكثر من 436 مليون منشأة في جميع أنحاء العالم، مخاطر شديدة بحدوث انقطاعات خطيرة.. وتعمل هذه المنشآت في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا".

ومن بين إجمالي المنشآت المهتدة بالمخاطر، 232 منشأة تعمل في تجارة الجملة والتجزئة، و111 مليون في التصنيع، و51 مليون في خدمات الإقامة والطعام، و42 مليون في العقارات والأنشطة الأخرى.

وإجمالاً، أصاب الفيروس حتى عصر الأربعاء، أكثر من 3 ملايين و162 ألفاً بالعالم، توفي منهم نحو 219 ألفاً، وتعافى أكثر من 975 ألفاً، وفق موقع "worldometer" المخصص برصد ضحايا الفيروس.

وتتشرف كل هذه الأرقام المرعبة الصادرة عن المؤسسة الدولية المتعلقة بمعدلات البطالة المتوقعة حول العالم في ظل تفشي أزمة كورونا حجم التحديات الهائلة التي تنتظر العالم في السنوات القادمة.

ويتساوى وفق الأرقام في معدلات البطالة الدول المتقدمة اقتصاديا التي لديها موارد مالية وبرامج حماية اجتماعية توفر من خلالها إعانات بطالة للعاطلين من العمل، وتلك الدول النامية التي ياكل الفساد والنهب المنظم خيراتها، ويضع عمر الملايين من الشباب في البحث لسنوات طويلة عن فرصة عمل مناسبة. ولئن حذرت جل المنظمات من تداعيات الجائحة على الدول الأكثر فقرا خاصة في القارة

ولا يختلف الوضع الاقتصادي للعاطلين عن العمل الأوروبيين عن نظرائهم الأميركيين، إذ تشير الأرقام التي قدمها البنك المركزي الفرنسي، إلى انكماش اقتصاد فرنسا بنسبة 6 في المئة في الربع الأول من السنة الجارية، وهو أسوأ انخفاض منذ عام 1945، تاريخ الحرب العالم الثانية.

لكن في المقابل، يستفيد عدد كبير من العمال في أوروبا من تدخل الحكومات ببرامج مكلفة، لدعم أجورهم بسبب الجائحة، لتجنب تسريحهم. وفي ألمانيا، أقوى الاقتصاديات الأوروبية، تتوقع أرقام مراكز الدراسات الألمانية، زيادة في البطالة هذا العام، تتراوح من 0.2 إلى 0.5 نقطة مئوية.

ويعتقد معهد "إفكو" للأبحاث الاقتصادية والاستشارية في ألمانيا، أن معدل البطالة في ألمانيا سيبلغ ذروته عند 5.9 في المئة في منتصف العام قبل أن ينخفض.

وحسب أرقام أخرى، صادرة عن حكومة برلين، فقد أبلغ 650 ألف صاحب عمل بحلول الأسبوع الماضي، عزمهم على الاستفادة من برنامج العمل قصير المدى في البلاد.

وحسب تقرير لوشانتن بوست، فما جعل دول اليورو، أقل تأثرا ببطالة أزمة "كورونا"، هو اعتماد الجهات الحكومية على تقليص ساعات عمل الموظفين ودفع أجور ثلثي راتبهم، وفي القطاع الخاص، لا تدفع الشركات الأجور مقابل تسريح ظرفي حتى نهاية الأزمة، لتعود الأمور إلى نصابها لاحقا.

وبنشان هذا النظام، يقف العديد من الخبراء الاقتصاديين بفاعليته، إذ يمكن ألمانيا من العودة القوية بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، نظرا لأن شركاتها لم تفقد خبرة عمالها وكانت على استعداد لتكبير طاقتها الكاملة بمجرد بدء الانتعاش.

وفي المقابل، قدرت ترجيحات في الولايات المتحدة أن تصل البطالة في الولايات المتحدة، إلى 20 بالمائة في الربع الثاني من العام الجاري. وظل السؤال القائم حاليا متمحورا حول ما إذا كانت الخطة الأوروبية المتبعة لتجاوز أزمة بطالات أزمة كورونا مكلفة للغاية وناجعة وغلن أي مدى ستصمد؟



العالم في اتجاه نظم أكثر دكتاتورية

## ديمقراطية معطلة في زمن الوباء تفتح الباب للدكتاتوريات

### كورونا فرصة للحكومات للتعسف وإساءة استخدام القرار وتقليص الحريات

على تلك المناطق، في صيغة وصفها الفيلسوف الإيطالي "بالغامضة وغير المحددة"، متنبئا بتعميم حالة الاستثناء على كافة المناطق.

واستعرض أغاميين "القيود الجديدة" التي اقترتها السلطات الإيطالية، معتبرا أنها غير متناسبة مع التهديد الذي تسببه "عدوى تشبه الإنفلونزا"، ولا تختلف عن الفايروسات المعدة التي تصيبنا كل عام. وختتم الفيلسوف الإيطالي بيانه قائلا "إن السلطات استندت مبرر الإرهاب لاتخاذ تدابير استثنائية"، ولهذا فإن "اختراع وباء يمنحها الذريعة المثالية لتعميم إجراءاتها التي تتجاوز كل الحدود"، مشيرا إلى حالة الخوف والفرع الجماعي، وما اعتبره "قبولا" بتقييد الحكومات للحرية تحت ادعاء السلامة.



جورجيو أغاميين  
الحكومات استندت مبرر الإرهاب لاتخاذ تدابير قمعية

ويشتهر الفيلسوف الإيطالي والمنظر القانوني بكتابه "حالة الاستثناء.. الإنسان الحرام"، الذي يعتبر أن السلطات تستخدم الظروف الاستثنائية لتبرير تعطيل القانون، وحياسة السلطة المطلقة، مشيرا إلى تحولها إلى حالة دائمة حتى في النظم الدستورية الديمقراطية.

وامتد صدق تصور أغاميين ليحدث جدلا هائلا بين فلاسفة أوروبيين، حيث رد الفيلسوف السلوفيني الشهير سلافوي جيجيك قائلا إن رد فعل الفيلسوف الإيطالي هو نسخة متشددة من الموقف اليساري الشائع للنظر إلى الذعر والهلع كتمارس سلطوية للضبط والمراقبة والعنصرية.

وحسب ما نقلته مجلة "فورين بوليسي" في تقرير سابق فإن الفيلسوف والكاتب الإيطالي سيرجيو بنفينوتو قال بوردن إن "الذعر الذي أصاب بلاده كان في الأساس خيارا سياسيا؛ لأنه في عصر تنتج فيه الديمقراطيات العظيمة "قيادات بشعة"، فإن المنظمات الدولية -مثل منظمة الصحة العالمية- تتخذ قرارات من شأنها تصحيح نزوات الغاشية الجديدة في ديمقراطيات اليوم".

ويلاحظ الفيلسوف الإيطالي أنه تصرفت السلطة السياسية بطريقة معاكسة تماما؛ فلم تخف حالة الوباء، لأنه في معظم الحالات كانت الدول المعنية في حالة حرب، وسميت الإنفلونزا "الإسبانية" ببساطة لأنه في ذلك الوقت، و فقط في إسبانيا -التي لم تكن في حالة حرب- تحدثت وسائل الإعلام عن المرض، الذي يبدو أنه نشأ في الولايات المتحدة.

"نحن في حالة حرب"، معتبرا أن مثل هذا الخطاب الدرامي يسهم في حشد قوي لمواجهة الوباء، لكن قد تكون مثل هذه النداءات خطيرة؛ فالفايروس ليس جيشا عسكريا، ويمكن لاستحضار فكرة الحرب تبرير إجراءات قمعية، وتحويل أزمة صحية إلى أزمة أمنية.

### المجر نموذجا

تعد دولة المجر من بين الدول المتهمه أوروبيا بمحاولة تقويض مبادئ الديمقراطية عبر توظيف الإجراءات المتشددة لمقاومة وباء كورونا. واستثمر النظام المجري في هذه الأزمة ليزيد رئيس الوزراء القومي الشهر الماضي من تعزيز صلاحياته بعدما منحه البرلمان صلاحيات غير محدودة لإصدار مراسيم بقوانين وفرض أحكام بالسجن على من يعرقلون إجراءات كبح انتشار الفايروس أو من ينشرون معلومات خاطئة تتعلق بالأزمة.

وحذرت المفوضية الأوروبية، سابقا الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي المجر من تقويض الديمقراطية بقوانين مكافحة كورونا

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين "من الضروري ألا تأتي إجراءات الطوارئ على حساب مبادئنا وقيمنا الأساسية... لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون حرية وإعلام مستقل".

وأضافت في بيان "أي إجراءات طارئة يجب أن تكون في إطار الضرورة ومقيدة بشكل صارم... يجب ألا تستمر إلى أجل غير مسمى... على الحكومات التأكد من أن مثل هذه الإجراءات محل مراجعة دورية". كما قالت المفوضية الأوروبية إنها ستحلل وتراقب عن كثب تطبيق القوانين الجديدة في المجر التي تواجه اتهامها بتقويض الديمقراطية من خلال وضع الإعلام والأساتذة الجامعيين والجماعات الحقوقية تحت المزيد من سيطرة الدولة. وتتناول الكثير من المفكرين هذه المسألة التي باتت تهدد مستقبل الديمقراطية، حيث أكد الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغاميين في بيان له مطلع الشهر الجاري إن "إجراءات الطوارئ التي اتخذتها الحكومات في سياق مكافحة تفشي جائحة كورونا غير عقلانية وغير مبررة"، مستندا إلى بيان المجلس القومي الإيطالي للبحوث، الذي اعتبر أن أعراض الجائحة تكون خفيفة أو معتدلة لأغلب الحالات.

وتساءل أغاميين متعجبا "لماذا تخلق السلطات الحكومية ووسائل الإعلام مناخا من الذعر، يتسبب في حالة استثناء حقيقية تتضمن تقييد الحركة وتعليق الحياة اليومية والعمل في مناطق بأكملها؟"، معتبرا أن تلك الحالة تؤدي إلى فرض "عسكرة حقيقية"

عجل الوضع العام الذي فرضه وباء كوفيد - 19 بطرح أهم المفكرين والفلاسفة لمساائل هامة تهم مصير العالم وتخص على وجه التحديد مصير الديمقراطية في الكثير من الدول. وتؤكد هذه الطروحات التي تقول إن الحكومات باتت توظف الأزمة لخنق المجتمعات وتشدن نظم دكتاتورية، بعدما كشفت دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة "بيرتلسمان" الألمانية ارتفاع عدد الدول الديمقراطية التي صارت تقوض سيادة القانون حاليا.

الترقرير، استغل بعض قادة الدول الأزمة الراهنة لترسيخ الهياكل الاستبدادية. وقد صنف المؤشر، الذي شمل 137 دولة، 74 دولة بأنها ديمقراطية و63 دولة استبدادية. وبحسب الدراسة، بلغت نسبة الدول الديمقراطية حاليا 54 في المئة، بعد أن كانت نسبتها 57 في المئة عام 2010. ورغم أن هذه ليست انتكاسة كبيرة بحسب تقييم الدراسة، فإن تقويض الفصل بين السلطات تم في 60 دولة خلال العقد الماضي.

وحسب معدي الدراسة، فمن اللافت للانتباه أن تقويض سيادة القانون والحريات يحدث في دول كانت مستقرة ديمقراطيا في الماضي، وأشار الخبراء في ذلك إلى القومية الهندوسية في الهند والشعبوية اليمينية في البرازيل، والمسار الاستبدادي للمجر البلد العضو في الاتحاد الأوروبي. ووفقا للدراسة، فإن الاتجاهات السلبية قابلة للعكس أيضا، مثلما أظهرته التطورات في دول كالإكوادور وازمينا وماليزيا.

وقال فلوريان بيبر أستاذ التاريخ والسياسة في جامعة غرايس النمساوية في مقال سابق بمجلة فورين بوليسي الأميركية إن الوباء وفر للحكومات الدكتاتورية والديمقراطية -على حد سواء- فرصة للتعسف وإساءة استخدام القرار وتقليص الحريات المدنية.

ويرى بيبر -وهو مؤلف كتاب "مناقشة القومية.. الانتشار العالمي للأمم"- أن الإجراءات الحالية قد تنجح في التخفيف من انتشار الفايروس وتفشي الجائحة، لكن العالم سيواجه خطرا من نوع آخر؛ إذ ستكون العديد من البلدان أقل ديمقراطية بكثير مما كانت عليه قبل مارس من العام الجاري، وحتى بعدما يتراجع خطر الفايروس.



فلوريان بيبر  
العديد من البلدان ستكون أقل ديمقراطية بعد كورونا

ويتابع أن الضوابط والتوازنات -غالبا ما- يتم تجاهلها من قبل السلطات التنفيذية في أوقات الأزمات، لكن الخطورة تكمن في أن تحول هذه الإجراءات الاستثنائية المؤقتة إلى دائمة. واستشهد المؤلف والأكاديمي النمساوي بخطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤخرا، إذ يقول فيه

برلين - إن تفشي فايروس كورونا لم يفرض على العالم التساؤل حول شأن مصير الاقتصاد الدولي بفعل التدهور الذي أملاه الوباء فحسب، بل طرح أيضا الكثير من الاستفهامات حول بعض الدول الديمقراطية التي وضعت تحت اختبار هام يخص مدى صمودها أمام احترام المبادئ التي بنت عليها نظمها السياسية. وبينت الأنتشر الأخيرة التي حاصر فيها الوباء كل أركان العالم، أن هذه الجائحة الأخطر في تاريخ البشرية، نوعا من زيغ الحكومات عن الشعارات التي ترفعها والمفعمة بفاهيم الديمقراطية. وعلاوة على القرارات المتشددة التي فرضتها الحكومات لمكافحة الوباء وكذلك بعض مظاهر الاستبداد التي تعتمتها دول معينة، فإن نسق الحياة في زمن كورونا فرض الكثير من مظاهر الابتعاد عن النظام الديمقراطي في عمقه، حيث يتغيب المشرعون عن البرلمانات، وتتآجل الانتخابات، كما لا تتعامل المحاكم إلا مع القضايا العاجلة، ويمنع التجمع وتفيد الحركة، في حين تتجول المركبات العسكرية في المدن، ويضطر الصحفيون إلى العمل من المنازل وقد توقفوا عن ملاحقة السياسيين.

### ميلاد دكتاتوريات

مع تزايد البلدان التي أعلنت حالة الطوارئ العامة، تتزايد المخاوف بشأن مدى انتهاك التدابير -إن لم تكن مناسبة ومحدودة الزمن- الحقوق المدنية الأساسية وسيادة القانون، مع بقاء ما يقرب من ثلث سكان العالم في ما يشبه الحجر الصحي أو الحظر والعزلة. وفي هذا الصدد رصدت دراسة حديثة ارتفاعا في عدد الدول الديمقراطية التي صارت تقوض سيادة القانون حاليا. ويرجح خبراء مؤسسة "بيرتلسمان" الألمانية، التي أجرت الدراسة، أن يزداد هذا العدد بقوة، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا.

واستشهدت الدراسة بقوانين الطوارئ في المجر، التي تلغي لفترة محددة الفصل بين السلطات، وجاء في مؤشر التحول الدولي، الذي نشرته المؤسسة في مدينة جوتترسلوه الألمانية الأربعاء "مكافحة كوفيد - 19 عززت الاتجاه نحو سلطة تنفيذية قوية".

ويفحص المؤشر منذ عام 2004 كل عامين وضع حرية الصحافة والرأي وسيادة القانون في دول العالم. وبحسب